



تونس في : 19 سبتمبر 2008

من وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا

إلى

السيدة والسادة رؤساء الجامعات.

السيد المدير العام للدراسات التكنولوجية.

السيدات والسادة عمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث.

الموضوع : إحداث المسالك وتجديدها في إطار نظام الإجازة والماجستير والدكتوراه ("أمد") بالنسبة إلى العودة الجامعية 2010/2009.

المصاحب :

- استمارة تتعلق بمطلب تأهيل مسلك في إطار نظام "أمد".
- استمارة بطاقة وصفية لوحدة تعليمية.
- استمارة مطلب تأهيل لإسناد إجازة تطبيقية منجزة في إطار البناء المشترك.
- ورقة حول معايير إسناد علامة البناء المشترك للإجازات التطبيقية.

تشهد السنة الجامعية 2009/2008 اكتمال المرحلة الأولى من إنجاز الإصلاح المتعلق باعتماد نظام "أمد" على مستوى شهادة الإجازة والتي امتدت في نسق تدريجي على ثلاث سنوات توجت بانخراط كافة مؤسسات التعليم العالي والبحث المعنية في هذه المنظومة.

ودعما لهذه المكتسبات وسعيا إلى تأمين أوفر ظروف النجاح للعودة الجامعية 2010-2009، تدعى كافة مؤسسات التعليم العالي والبحث الراغبة في إثراء عروض التكوين التي تؤمنها أو الراغبة في تجديدها إلى الالتزام بالتوصيات واحترام الإجراءات والأجال المبينة أدناه.

1- التوصيات العامة :

- مواصلة العمل على التعريف بنظام "أمد" وتوضيح مزاياه اعتمادا على النصوص التشريعية والترتيبية الصادرة في الغرض مع الاستئناس بالوثائق الإطارية لاعتماد نظام "أمد".
- الاطلاع على توصيات مختلف اللجان الوطنية القطاعية واللجنة الوطنية للإشراف والالتزام بها.
- اعتماد برامج التكوين التي تم وضعها من قبل اللجان الوطنية القطاعية عند اقتراح مشاريع شهادات جديدة في نفس التخصصات.
- تفعيل تقاليد الحوار والتشاور قصد تصور مشاريع الشهادات المقترح إحداثها أو تجديدها.
- الحرص على إشراك ممثلي المحيط الاقتصادي والاجتماعي وأهل المهنة خاصة في تصور الشهادات التطبيقية الممهنة.

2- التوصيات الخاصة:

تكريسا للأهداف التنموية الوطنية المتعلقة بتعزيز تشغيلية خريجي التعليم العالي ودفع نسق إحداث المؤسسات، تدعى مؤسسات التعليم العالي والبحث المعنية والتي لم تحقق بعد التوزيع المتعلق بتخصيص ثلثي عروض التكوين التي تؤمنها للمسالك التطبيقية والثلث للمسالك الأساسية، إلى مزيد العمل على تحقيق التوازن المطلوب.

واعتبارا للحاجيات المؤكدة في التكوين مثلما تم التعبير عنها في مختلف الدراسات الحديثة وفي تقارير مختلف المرصد الوطنية، فإنه ستعطى الأولوية في التأهيل لمشاريع الشهادات ذات الطابع التطبيقي الممهن، مع التركيز على المجالات الواعدة التالية :

- العلوم والتكنولوجيا
- التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات
- البيوتكنولوجيا
- الفنون والحرف
- الانسانيات التطبيقية واللغات المطبقة
- مهن الصحة

3- تطوير الإجازات التطبيقية حسب صيغة البناء المشترك بين الجامعيين والمهنيين

عملا على مزيد تطوير أوجه الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات الاقتصادية وسعيا إلى تحقيق ملاءمة أكبر بين مسالك التكوين الجامعي والاحتياجات الفعلية لسوق الشغل، تدعى مؤسسات التعليم العالي والبحث الراغبة في تطوير إجازات تطبيقية حسب صيغة البناء المشترك بين

الجامعيين والمهنيين إلى تقديم ملفات ترشح في الغرض باعتماد الاستمارة المصاحبة، مع التزام منهجية البناء المشترك، واحترام المعايير الأساسية لإسناد علامته كما هي مبينة في الوثيقة المصاحبة. واعتبارا لخصوصية مشاريع البناء المشترك للإجازات التطبيقية وأهميتها، فإني أؤكد على ما يلي:

- احتراماً لمبدأ التدرج في التخصص، تدعى مؤسسات التعليم العالي والبحث إلى تصور التخصصات الدقيقة الخاضعة للبناء المشترك بداية من السنة الثالثة من الإجازة التطبيقية مما ييسر الشراكة مع المهنيين، ويتيح التزاماً أكبر من قبلهم على صعيد التكوين والتربصات والتشغيل.

- يمكن للتخصص الدقيق المقدم في إطار البناء المشترك أن يقترح في إطار إجازة تطبيقية جديدة تقدم للتأهيل لأول مرة، كما يمكن أن يبنى كتتويج للسنتين الأولى والثانية من إجازة تطبيقية أو أساسية مؤهلة سابقاً.

- لا يمكن قبول المشاريع التي لا تتضمن مشاركين مهنيين يتبنون مشروع الإجازة التطبيقية ويلتزمون بإنجازه إلى جانب الجامعيين.

- اعتباراً لتعدد الاختصاصات التي تشملها عادة الإجازة التطبيقية الواحدة المقترحة في إطار البناء المشترك، فإن هذه المشاريع ستعرض مباشرة على نظر اللجنة الوطنية للإجازة التطبيقية.

- تسند للإجازات التطبيقية المصادق عليها من اللجنة الوطنية للإجازة التطبيقية، واللجنة الوطنية للإشراف، والمؤهلة من مجلس الجامعات، علامة (label) البناء المشترك ويتم التنصيب عليها في كافة الوثائق الإعلامية الخاصة بالإجازة المذكورة.

وستتكفل الوزارة بتوفير خدمات المساعدة الفنية للمؤسسات التي ترغب في الانخراط في البناء المشترك للإجازات التطبيقية وذلك سواء في إطار الترتيبات العامة التي تعتمدها الوزارة أو في إطار برامج التعاون الدولي ومشاريعه المختصة.

4- الروزنامة :

عملاً على توفير خدمات المشورة والمصاحبة الضرورية للمؤسسات التي ترغب في إحداث مسالك جديدة أو تجديد المسالك المعمول بها حالياً، وحتى يتسنى عرض مشاريع الإحداثيات الجديدة في الآجال على نظر اللجان الوطنية القطاعية وعلى مجلس الجامعات قصد التأهيل، فالمرغوب منكم توخي التمشي الموالي:

- المرحلة الأولى: تشكيل خلايا العمل وإطلاق عمليات الدرس والتشاور داخل الأقسام والمجالس العلمية لإعداد مشاريع الشهادات المزمع اقتراحها مستعينين في ذلك بالاستشارات المصاحبة، وإحالتها إلى الجامعة المعنية في أجل أقصاه يوم 30 نوفمبر 2008.

- المرحلة الثانية : دراسة المشاريع المتكاملة للشهادات المقترح إحداثها من قبل الهياكل البيداغوجية والعلمية المختصة ومجلس الجامعة المعنية وإحالتها إلى مصالح الإدارة العامة للتجديد الجامعي في أجل أقصاه يوم 31 ديسمبر 2008.

ونظرا لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية، فإني أعول عليكم لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بعنايتكم المعهودة والالتزام بالتوصيات والأجال الواردة فيه حتى يتسنى تعزيز مكتسبات مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي.

**وزير التعليم العالي والبحث العلمي
والتكنولوجيا**

الأزهر بوعوني